جريمة اغتيال «ابو جهاد»

اعتراف ضمني اسرائيلي

اثارت جريمة اغتيال نائب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (أبو جهاد)، بتاريخ ١٦/٤/١٩٨٨، في سيدي بوسعيد، في تونس، اصداء وردود فعل واسعة داخل اسرائيل.

لقد صنعت وسائط الاعلام الاسرائيلية من نبأ اغتيال «أبو جهاد» عرساً اسرائيلياً، واوردت تفاصيل الجريمة بدقة أذهلت المراقبين ولفتت الانتباه الى دور اسرائيل؛ حيث ابرزت الصحف الاسرائيلية، بعناوين كبيرة، تقارير وكالات الانباء العالمية التي تضع المسؤولية على عاتق اسرائيل.

وأفادت الصحافة الاسرائيلية، نقلاً عن وكالات الانباء العالمية، بأن عملية الاغتيال بحثت في جلستين للطاقم الوزاري المصغر. ففي الجلسة الاولى، عارض تنفيذها كل من القائم باعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، ووزير المعارف والثقافة، اسحق نافون، والوزير بلا وزارة عيزر وايزمان، نتيجة تخوّفهم من ان تمس مبادرة شولتس ومسار السلام. اما في الجلسة الثانية، التي عقدت بتاريخ ١٣/٤/١٩٨٨؛ والتي غاب عنها نافون نتيجة وجوده خارج اسرائيل، استمر وايزمان في المعارضة وايدها باقي اعضاء الطاقم الوزاري المصغّر (**معاريف**، ٢٠/٤/١٩٨٨).

ردود الفعل الرسمية

في البدء، تجاهل المسؤولون الاسرائيليون عملية الاغتيال. ولم ينف، قطعاً، مسؤولية، أو علاقة، اسرائيل بالعملية سوى وزير السياحة الاسرائيلية، ابراهام شرير، في اثناء زيارته لفرنسا. اما رئيس الحكومة، اسحق شامير، فرد على سؤال، خلال مقابلة مع التلفزيون البريطاني، بأنه «لا يتكلم عن الموضوع» وفي جلسة الحكومة، اعلن انه «نعم، سمع عن حادثة الاغتيال من الاذاعة» (**هآرتس**، ١٨/٤/١٩٨٨). كذلك، تطرق كل من وزير الدفاع، اسحق رابين، ورئيس الاركان، دان شومرون، في الجلسة ذاتها، الى قضية اغتيال «أبو جهاد»، اثر اذاعة نبأ الاغتيال، حيث أفادا بأنه، خلال يوم السبت، بين الساعة العاشرة صباحاً وساعات بعد الظهر، قد وقعت حوادث عنف في المناطق المحتلة، كما نظم اضراب عام في غزة؛ هذا مقابل الهدوء النسبي الذي ساد في المناطق المحتلة في الاسبوع الماضي، حيث انخفض عدد القتلى وعدد حوادث العنف (**عل همشمار**، ١٨/٤/١٩٨٨).

وفي السياق ذاته، قال بيرس انه «ينبغي اجتثاث الارهاب كعامل معرقل لمسار السلام... الاشخاص الذين يستخدمون الارهاب سوف يتأكدون انه لن يوصل الى أي مكان» (**هآرتس**، ١٨/٤/١٩٨٨). كما عبّر بيرس، في مقابلة مع الاذاعة الاسرائيلية، عن أمله في ان لا تؤدي الاحداث الاخيرة، وبضمنها قضية الاغتيال، الى جمود في المسار السياسي. وأضاف، انه لا يرغب في التطرق، بأي شكل من الاشكال، الى موضوع اغتيال «أبو جهاد». وقال: «اتطرق فقط الى مسار السلام... هناك تناقض بيننا وبين الفلسطينيين، وهذا ليس سراً. المشكلة هي في كيفية معالجة هذا التناقض، بالسيف أم بالتفاهم ؟» (**عل همشمار**، ١٨/٤/١٩٨٨).

المسؤول الوحيد الذي رحّب بالعملية كان وزير التجارة والصناعة الاسرائيلي، اريئيل شارون، حيث عبّر عن أمله في ان تساهم هذه العملية في تقدم مسار السلام، بواسطة تشجيع الزعماء المعتدلين. وأضاف: «منذ فترة طويلة وانا ادعو الى ضرب